

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد .
أما بعد ..

انتهينا في البارحة من الكلام عن وصف عام عن متابعة سنن ابن ماجه ، وعن شيء من غرضه العام لهذا الكتاب ، وكنا قد وعدناكم بالأمس نتكلم عن زيادات تلميذة ابن القطان على هذا الكتاب ، وقد ذكرنا بالأمس أن لراوي كتاب ابن ماجه وهو أبو الحسن القطان أحاديث وأقوال يرويها بإسناده من غير طريق ابن ماجه ويذكرها أثناء الكتاب ، وربما اشتبهت هذه الزيادات على من ينقل من سنن ابن ماجه ؛ فيعزوها لابن ماجه والصواب أنها من كلام أو من رواية أبي الحسن القطان ، ولا يصح أن نقول في الحديث الذي من زيادات أبي الحسن القطان لا يصح أن نقول أخرجه ابن ماجه لأن ابن ماجه لم يرويه وإنما رواه تلميذه أبو الحسن القطان ، وسبيل التمييز بين زيادات القطان وهي ليست بالكثيرة **سبيل التمييز بينها وبين الأحاديث التي يرويها ابن ماجه التي يرويها ابن ماجه في كتابه سبيلان طريقتان :**
الطريقة الأولى : أنك تجد غالباً زيادات القطان مبتدأه بقول مثلاً :

" قال أبو الحسن القطان " ، " قال ابن سلمة القطان " ، " قال القطان " ثم يُبتدأ الإسناد ثم هناك أيضاً في مرات قليلة ونادرة لا تميز الزيادة إلا من خلال دراسة الإسناد فنجد مثلاً أن شيخ القطان ممن نص على أن ابن ماجه لم يروي عنه أو لم نجده في شيوخ ابن ماجه ، وفي بعض الأحيان يُنص على أن هذا الشيخ لم يروي عنه ابن ماجه في كتابه السنن فنعرف منها أن هذه زيادة ليست من ابن ماجه ولكن هي من ابن القطان مثل ما روى أبو الحسن القطان عن أبي حاتم الرازي ، وأبو حاتم الرازي من شيوخ ابن ماجه لكن قال

العلماء في غير السنن فلما رأينا إسناده في سنن ابن ماجه يقول فيه حدثنا أبو حاتم الرازي عرفنا أن الذي قال حدثنا من هو القطان على كل حال هناك رسالة حديثة جمعت كل زيادات القطان وأخرجتها في كتاب مستقل وصاحب هذا الجمع هو الدكتور مشهر الدميني في كتاب سماه " زيادة أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه " , وقد أحصى هذه الزيادات فبلغت أربعًا وأربعين زيادة , وتذكرون أنني ذكرت لكم بالأمس أن هناك اختلاف بين ترقيم طبعتي محمد فؤاد عبد الباقي ومحمد مصطفى الأعظمي , وقلت لكم حينها أن هناك أحاديث ساقط من نسخة الأعظمي لكن لما ذكرنا الترقيم ذكرنا أن ترقيم الأعظمي أكبر من ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي سبب ذلك التفاوت مع ذلك النقص هو أن الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي كان يعد زيادات القطان مرات يعني يرقمها أحاديث مستقلة ومرات ما يرقمها ما يضع لها أرقام مستقلة أما الأعظمي فوضع لكل زيادة رقمًا مستقلًا يعني ضمن عدد ابن ماجه , ومن أجل ذلك زادت عدد الأحاديث عن عدد الأحاديث عند الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي عليه رحمة الله .

شرط ابن ماجه في أحاديث كتابه :

لم نجد للإمام ابن ماجه كما هي العادة أو في الأغلب مقدمة لكتابه أو له رسالة مستقلة كما فعل أبو داود تبين شرطه في كتابه ومنهجه في التأليف , وأيضًا لم نجد وصفًا لأحد أهل العلم يصف به كتاب ابن ماجه مثلًا بأنه صحيح كما حصل مع النسائي أو مع غيره من أجل ذلك لا نستطيع أن قول بناءً على هاتين المقدمتين أن ابن ماجه اشترط الصحة في كتابه بل أن واقع سنن ابن ماجه يدل على أن مؤلفه لم يشترط الصحة فعلاً لا الصحة ولا الفشل , ولا أرى فيه نوعًا من الانتقاء , بل إن سنن ابن ماجه من أكثر الكتب الستة حديثًا ضعيفًا , ومن أكثرها أيضًا حديثًا وصف بالوضع أقول من أكثرها ولا أقول أنها كثيرة انتبهوا ! فهي الأحاديث الضعيفة الموجودة في سنن ابن ماجه والموضوعة وإن صح وصفها بالكثرة لكنها بالنسبة لما فيه من الأحاديث الصحيحة ما زالت نسبة قليلة بالنسبة لما فيه من الأحاديث الصحيحة , ويأتي إن شاء الله ذكر بعض الإحصائيات التي ذكرها بعض أهل العلم في موازنة الأحاديث الصحيحة بالضعيفة التي في سنن ابن ماجه .

إدًا ما هو شرط ابن ماجه ومنهجه في كتابه والمنهج الذي مشى عليه في انتقاء أحاديث هذا الكتاب قبل **هذا يستوقف الناظر في كتاب ابن ماجه أمران :**

الأمر الأول : أن ابن ماجه اعتنى عناية كبيرة بجمع كل الأحاديث في جهده وحسب ما ظهر له التي تنص نصًا واضحًا على فروع الفقه الدقيقة فكان حريص كل الحرص على أن يذكر أدلة فروع الفقه الدقيقة ومسائل الفقه الدقيقة , ولأجل ذلك أثني على كتابه من هذه الناحية , فيقول ابن كثير في كتابه " اختصار علوم الحديث " عن كتاب ابن ماجه : " كتاب مفيد قوي التبويب في الفقه " , وابن ماجه أثناء جمعه المتقضي هذا لأدلة الفروع الفقهية اضطر لهذا الشرط أن يتوسع فيما يخرج من الأحاديث وألا يشترط الصحة ولا الحسن ولا الضعف , ولعل فقهاء عصر ابن ماجه كانوا يحتجون ببعض تلك الأحاديث فأراد ابن ماجه أن يبرز لنا أسانيد تلك الأحاديث فتكون واضحة عندنا هذا الأمر الأول الذي يستوقف الذي ينظر في سنن ابن ماجه أنه يعتني بأدلة الفروع الفقهية .

الأمر الثاني : وهو له علاقة بالأول كثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة الأحاديث الزائدة في سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة الباقية كثيرة جدًا مع أنك لو تذكرت الصحيحين كم فيهما من الأحاديث ثم باقية سنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي , وأن الثلاثة الأخرى لم تشترط الصحة أيضًا اعتنت بأحاديث الفروع الفقهية مع ذلك نعيد أن في سنن ابن ماجه أحاديث كثيرة والتي عددها زائدة على عدد الكتب الخمسة كلها ؛ فقد بلغ عدد زوائد سنن ابن ماجه على حسب جمع الإمام البوصيري في كتابه " مصباح الزجاجة " بلغ اثنين وخمسين وخمسمائة وألف حديث (1552) عدد ضخم حقيقة من الزوائد مع أن كتاب سنن ابن ماجه أصلًا مطبوع في مجلدين ليس من الكتب الضخمة التي لا يستغرب فيها هذا العدد يعني تكاد تكون الزوائد ربع الكتاب أو أكثر زوائد على الكتب الخمسة لا على الصحيحين على الكتب الخمسة .

من خلال هذين الأمرين الظاهرين للذان سبقا وهو أن ابن ماجه يعتني بفروع أو بأدلة فروع الفقه , وكثرة زوائد هذا الكتاب نستطيع أن نجيب عن السؤال السابق وهو :

ما هو منهج ابن ماجه وغرضه من كتابه ؟

يظهر مما سبق : أن غرض ابن ماجه أن يبرز لنا أسانيد أدلة الأحكام سواء كانت هذه الأسانيد صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو حتى باطلة

تستغرب وتقول ما الفائدة من إبراز الأسانيد الضعيفة والباطلة أو ما شبهها ؟

نقول : فائدة ذلك جَمَّةٌ جدًا لأننا لو وجدنا أحد من أهل الفقه الذين لا علم لهم بعلم الحديث ، وهم قديمًا وحديثًا كثيرون العلوم تخصصات لو احتج أحد علماء الفقه الذين لا علم لهم بعلم الحديث بحديث قال مثلاً في مسألة فقهية قال النبي عليه الصلاة والسلام كذا لو لم نجد إسناد هذا الخبر أو الأثر هل نستطيع أن نؤيد هذا الفقيه في حكمه أو نخالفه ؟

لا . أقل شيء نتوقف نقول العالم الفلاني نقل الحديث لعله صحيح نتردد فترة طويلة من الزمن لكن لم يكون عندنا الإسناد ظاهر ، وندرس الإسناد ؛ فنجد أنه صحيح نقول له : نعم ؛ نحن نوافقك فيه احتجاجك بهذا الحديث .

ولكن إن ظهر لما أنه ضعيف نقول له لا قف ابحث عن دليل آخر ؛ فأحد فوائد إبراز أسانيد الأحاديث الضعيفة الموضوعية في أدلة الأحكام أننا نستطيع أن نعرف هل هذه الأحاديث صالحة للاحتجاج أو لا ، ولو لم نجد لو أن العلماء كلهم ما أخرجوا إلا الصحيح فقط ولم يخرجوا الأحاديث الضعيفة لم وجدنا سبيلنا لمعرفة أن تلك الأحاديث صحيحة أو ضعيفة أم موضوعية ، فمن الفوائد الكبرى لذكر أسانيد الأحاديث الضعيفة هي أننا نستطيع من خلال هذه الأسانيد أن حكم على الحديث صحة أو ضعفاً وهذا غرض مهم وممتاز ويشكر أن يقوم بمثل هذا الأمر مادام أنه يبرز الإسناد فقد أحال الناظر إلى دراسة الإسناد ، لكن يلام من روى الحديث الموضوع أو الحديث الضعيف ويقول قال النبي عليه الصلاة والسلام - جزماً - دون أن يبرز الإسناد هذا قد نلومه خاصة إذا كان الحديث موضوعاً هذا نلومه .

إذا عرفنا الإجابة على السؤال السابق وعن شرط ابن ماجه وهو أنه يُخرج يعتني بأحاديث الأحكام وأدلة الفروع الفقهية ولا يتقيد بالصحة أو الحسن أو الضعف بل يتوسع في ذلك ويحاول أن يستوعب كل الأحاديث الدالة على الفروع الدقيقة في الفقه .

أما الإحصائيات الخاصة بسنن ابن ماجه :

والتي تبين مقدار ما فيه من الأحاديث الضعيفة أو الأحاديث الصحيحة فأقدم هذه الإحصائيات ما روي عن الإمام الكبير أبي زرعه الرازي المتوفى سنة 264هـ ، الذي كان يقرن بالبخاري أمثله من النقد ، وهو قرينهم ولا شك في العلم والسنن ، روي عن أبي زرعه الرازي روي - بصيغة التمریض - أن قال لما رأى كتاب سنن ابن ماجه قال :

" أظن إن وقع هذا في أيد الناس تعطلت هذه الجوامع - يعني كتب الحديث الجامعة - كلها أو أكثرها ولا أحسب يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف " أو قال عشرين أو نحو هذا من الكلام ، وقيل أنه قال بضعة عشر حديثاً هذا كلام أبي زرعه الرازي وهو أول إحصائية نقلت عن هذا الإمام .

وقد رد الحافظ ابن حجر هذه الرواية بقوله في كتابه " النكت " : " هذه حكاية لا تصح لانقطاع إسناده وإن كانت محفوظة - يقول لك هي أولاً غير صحيحة لأننا لم نجد لها إسناداً صحيحاً لأبي زرعه الرازي ثم يقول يحاول أن يؤولها فيما لو صحت - يخشى أن يكون لها إسناد صحيح ونقل عنه ، فيقول ولو صحت فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية .

يعني : يكون مقصودة بالعشرين أو بالثلاثين أو بالبضعة عشر الأحاديث الموضوعة المكذوبة التي لا يختلف في وضعها لأن الأحاديث الضعيفة أكثر من هذا العدد بكثير ، ويستحيل أن تخفى عن أبي زرعه الرازي لو كان فعلاً مطلع على السنن ، وحكم عليها ؛ فلا بد أن يؤول كلامه بما يوافق الواقع لأنه إنسان ولا يستطيع أن يخفى عليه هذا الواضح الجليل هذا الاحتمال الأول الذي يؤول به الحافظ ابن حجر كلام أبي زرعه الرازي الاحتمال الثاني قال : " أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر " قيل أو أنه يحتمل أنه جئنا لأبي زرعه الرازي بجزء يسير من هذا الكتاب ورفقات عشرين ورقة خمسين ورقة طالعها فوجد فيها هذا القدر فحكم على ما رآه ؛ فلا يكون حكمه متناولاً لجميع الكتاب **وقد يؤيد هذا القول الثاني** : أن ابن عساكر في تاريخ دمشق لما ذكر كلام أبي زرعه قال ابن عساكر : " وحكي أنه نظر في جزء من أجزائه ، وكان عنده في خمسة أجزاء - يعني يكون حكمه هذا حكم على جزء من خمسة أجزاء .

لعل هذا أصغرهما لعل هذا أصغر هذه الأجزاء - " المقصود أن هذا توجيه لكلام أبي زرعه فيما لو صح كلام أبي زرعه إلا أن العلماء قبل الحافظ ابن حجر والإمام الذهبي كما سيأتي كلامه شككوا في صحة هذه العبارة من قبل وأقدم من نقل هذه العبارة يقول : " رأيت على ظهر كتاب بخط فلان أن أبا زرعه قال كذا وفلان هذا لم يدرك أبا زرعه أصلاً وبينه وبين أبا زرعه دهور ؛ فإن الرواية لم تصح هذا ما يغلب على الظن .

ويؤيد عدم صحتها أيضًا سوى ما سبق من عدم ثبوت إسنادها أنها أيضًا معارضة للواقع كل المعارضة كما سبق ويأتي إن شاء الله من ذكر عدد أحاديث ضعيفة كثيرة في كتاب ابن ماجه الأمر الآخر أيضًا الذي يدل على عدم صحتها أنها تعارض حكمًا لأبي زرعه الرازي نفسه ؛ فإن أبا زرعه الرازي قد ضعف سبعة وتسعين ومائتي راوي في كتاب سنن ابن ماجه طبقًا تضعيف الرواة لا يستلزم تضعيف الأحاديث هذا ما فيه شك لكن مائتين وسبعة وتسعين لو لم يكن لكل راوي في سنن ابن ماجه رواية واحدة مع أن الغالب أن الراوي يكون لها روايتين أو ثلاثة في السنن أو أكثر ولو لم يكن لكل راوي إلا رواية واحدة هل يعقل أنه يكون نقل أو عشرين حديث ضعيفة يعني يكون ما يقارب المائتين وستين كلها لها شواهد ومتابعات وتصح ، والعشرين فقط هي الضعيفة هذا بعيد الأصل في رواية الضعفاء خاصة وأن فيهم عدد كبير ممن قيل عنهم متروك وممن قال عنه متهم بالكذب نفس أبو زرعه ؛ فهل للإحصائية بين الرواة وبين ذلك العدد من الأحاديث أيضًا قرينة قوية على ضعف تلك الرواية التي نقول عن أبي زرعه مما يؤيد أيضًا في نقد هذه العبارة أو عدم صحتها أنها عبارة مضطربة مرة يروي عنه أنه قال ثلاثين ، ومرة يقول عشرين ، ومرة يقول بضعة عشر ، يعني : ليس هناك عدد محدد ثم يقضي على هذا كله ما قاله ابن عساكر من أن أبا زرعه إنما نظر في جزء واحد من خمسة أجزاء وهذا يحتمل أن يكون واقعًا حقيقياً هذه الإحصائية الأولى .

الإحصائية الثانية : هي مقالة للإمام المزي : " أنه قال كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف " ، ونقل عنه أيضًا أنه قال : " مهما انفرد ابن ماجه بخبر فهو ضعيف غالبًا " .

أما العبارة الأولى التي يقول فيها المزي كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف فهي غير صحيحة على إطلاقها إذا فهمنا أن كل ما انفرد أن كل زوائد ابن ماجه ضعيفة فهذا إطلاق وليس بصحيح وأما العبارة الثانية مهما انفرد ابن ماجه بخبر فهو ضعيف غالبًا بهذا القيد غالبًا فيحتمل أن يكون صحيح ، ولذلك تَعَقَّب الحافظ ابن حجر في التهذيب عبارة المزي بقوله : " وليس ذلك على إطلاقه باستقراء - هذا كلام الحافظ ابن حجر - وبالجمله ففيه أحاديث كثيرة منكروه " .

يعني في سنن ابن ماجه ، وقد حمل بعض أهل العلم عبارة المزي السابقة على أن مراده الرجال يعني لما قال كل ما انفرد به فهو ضعيف يقصد ما انفرد به من الرجال زوائد رجال سنن ابن ماجه

على الخمسة في الغالب هم ضعاف , ويرد على هذا الفهم العبارة الثانية مهما انفرد بخبر فبين أنه يتكلم عن الأخبار لا عن الرواة .
الإحصائية الثالثة : إحصائية الإمام الذهبي حيث قال بعد ما نقل عبارة أبي زرعة المنقولة سابقًا والتي بينا وبين العلماء من قبل أنها غير صحيحة .

قال الإمام الذهبي : " وقد كان ابن ماجه حافظًا ناقدًا صادقًا واسع العلم , وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير , وقليل من الموضوعات وقول أبي زرعه إن صح - شوف هذا القيد مثل عبارة الحافظ ابن حجر في التشكيك في صحة هذا النقل - فإنما عنا بثلاثين حديثًا من الأحاديث المنطرحة الساقطة - أيضًا مثل تأويل الحافظ ابن حجر تمامًا - وأما الأحاديث التي لا تكون بها حجة فهي كثيرة لعلها نحو الألف " الأحاديث الضعيفة يقول لعلها نحو ألف حديث .

وهذه الإحصائية لعلها أقرب الإحصائيات إلى الصواب ويأتي إن شاء الله من الإحصائيات التالية ما يؤيد هذه الإحصائية التي ذكرها الإمام الذهبي على التقريب .

الإحصائية الرابعة : إحصائية قام بها محمد فؤاد عبد الباقي تذكر أن قلنا أن عدد أحاديث السنن في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي أربعة آلاف وثلاثمائة وواحد وأربعين (4341) حديث من هذه الأحاديث ثلاث آلاف واثنين أخرجه بعض أصحاب الكتب الخمسة أو بعضهم هذا على حسب إحصاء محمد فؤاد عبد الباقي وباقي الأحاديث وعددها ألف وثلاثمائة وتسعة وثلاثين زوائد لابن ماجه على الكتب الخمسة يقول محمد فؤاد عبد الباقي : منها أربعمائة وثمانية وعشرين حديث صحيح من الزوائد الآن يتكلم عن الزوائد فقط الأحاديث التي وافق فيها الكتب الخمسة لم تدخل في إحصائيته يتكلم فقط عن مقدار ما في الزوائد من صحيح , وحسن , وضعيف فيقول الزوائد ألف وثلاثمائة وتسعة وثلاثين على حسب ما بدا له ثم يقول الصحيح منها أربعمائة وثمانية وعشرين الحسن منها مائة وتسعة وتسعين الضعيفة ستمائة وثلاثة عشر الواهية الإسناد أو المنكرة أو المكذوبة يقول تسعة وتسعين يعني شديدة الضعف والموضوعة يكون إذاً مجموع الضعيف والشديد الضعف والمكذوب من الزوائد سبعمائة واثنًا عشر حديث في سنن ابن ماجه من الزوائد ولم يدخل معها الأحاديث التي وافق فيها سنن ابن ماجه الكتب الخمسة , وقد يكون فيها يعني بعض الأحاديث التي وافق فيها

الترمذي قد تكون ضعيفة بعض الأحاديث التي وافق فيها أبو داود قد تكون ضعيفة بعض الأحاديث التي وافق فيها النسائي قد تكون ضعيفة وضعفها النسائي في سننه ممكن .

الإحصائية الخامسة : إحصائية الشيخ الألباني في كتابه صحيح

سنن ابن ماجه وضعيف سنن ابن ماجه فذكر أن الصحيح أو على حسب ترقيمه في صحيح سنن ابن ماجه بلغت الأحاديث الصحيحة ثلاثة آلاف وخمسمائة وثلاثة هذه الأحاديث الصحيحة الأحاديث الضعيفة حسب ترقيمه في ضعيف سنن ابن ماجه تسعمائة وثمانية وأربعين حديث يعني نحو الألف كما قال الإمام الذهبي .

الإحصائية السادسة : وهي متعلقة فقط بالموضوعات في سنن

ابن ماجه عدد الأحاديث التي وصفت أو حكم عليها بالوضع ذكر ابن الجوزي في الموضوعات أربعًا وثلاثين رواية في كتابه الموضوعات وزاد عليها الحافظ القازويني المتوفى سنة 750 هـ سبعة أحاديث أخرى وزاد عليهما الألباني اثنين وثلاثين حديثًا فيكون مجموع ما حكم عليه بالوضع ثمانية وسبعين ، والسيوطي لما ذكر الأحاديث

الموضوعة في كتاب ابن ماجه في آخر كتابته " النكت البديعات " قال أن عددها ثلاثين لكن أحد علماء الهند ويأتي تسمية كتابه إن شاء الله قام بإحصائية أخرى فوقف على أربعة زوائد ، وبين الفرق بين إحصائيته وإحصائية السيوطي ، ومما يَحْسُنُ التنبيه عليه أن الإمام السيوطي قد ناقش ابن الجوزي في غالب أو في كل الأحاديث الثلاثين التي ذكرها يعني ما رضي الحكم ولا على حديث واحد منها بالوضع ولا شك أن هذا من تساهل السيوطي بل في منها أحاديث لاشك في وضعها مما ذكر ابن الجوزي في الموضوعات ، ومن أشهر

هذه الأحاديث حديث يرويه الإمام ابن ماجه في سننه من حديث أنس بن مالك مرفوعًا يقول الحديث ((ستفتح عليكم الآفاق ،

وستفتح لكم مدينة يقال لها قزوين من رابط فيها أربعين يومًا أو أربعين ليلة كان له في الجنة عمود من ذهب عليه زبرجدة خضراء عليها قبة من يقوته حمراء لها سبعون ألف مصراعٍ من ذهب على كل مصراع زوجة من الحور العين)) .

يحسب كم زوجة من الحور العين هذا الحديث موضوع وفي إسنادة ثلاثة من شديدي الضعف واحد منهم متهم بالكذب داود بن محبر واضعه ظاهر جدًا مع ذلك يقول السيوطي لا هو منكر ويحتمل في الفضائل .

نقول : هو موضوع ولا يحتمل في الفضائل ولا في غيرها أن نكذب على النبي عليه الصلاة والسلام .

أيضًا هناك حديث آخر موضوع وظاهر وضعه ناقش السيوطي في وضعها , وهو حديث علي مرفوعًا ((الإيمان معرفة بالقلب , وقولا باللسان , وعمل بالأركان)) النبي عليه الصلاة والسلام يرد على المرجئة ردًا صريحًا هنا مع أن هذا الكلام يؤيد كلام أهل السنة والجماعة لكن المحدثين ما عندهم محابة الدار قطني قال هذا الحديث موضوع وابن الجوزي قال هذا الحديث موضوع وأقره الذهبي والحافظ ابن حجر وغيرهم مع ذلك السيوطي يناقش الموضوع ويقول الحديث منكر على كل حال هذا مثال من مناقشة السيوطي حتى تعرف أنه ليس كل ما ينقش فيه السيوطي ابن الجوزي كما أن ليس كل ما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع يسلم له لكن في عدد من حكم عليهم ابن الجوزي بالموضوع أقل أحواله أن يكون منكر فلا يحتج به كما ذكرنا لكم .

انتهينا الآن من ذكر الإحصائيات التي ذكرت حول سنن ابن ماجه وأحاديثه باقي الكلام عن رجال سنن ابن ماجه .

سبق لنا من الكلام على أحاديثه ما تبين لنا به أن ابن ماجه ليس له شرط من جهة الصحة والضعف وأنه يخرج الصحيح والحسن والضعيف بل وشديد الضعف وذلك يعني أن رجاله أيضًا لم يلتزم فيهم أن يكونوا من المقبولين ويخرج للثقة وللصدوق وللضعيف وللکذاب ولغير ذلك بل ربما تخفف الإمام ابن ماجه في شرح كتابه طلبًا للعلو حتى يخرج أحاديث عالية وإذا عرفت أن الثلاثيات التي هي خمسة أحاديث فقط كلها بهذا الإسناد التالي يقول فيه ابن ماجه حدثنا جبارة بن المغلس عن كثير بن سليم عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ ثلاثة رواة جبارة وكثير وأنس أما جبارة فضعيف واتهمه الإمام يحيى ابن معين بالكذب , قال : كذاب . وهو أقل ما يقال فيه : شديد الغفلة . وشيخه أيضًا : كثير بن سليم مضعف ووصف بأنه منكر الحديث وبأنه واهي وبأنه متروك الحديث ؛ فانظر كيف تخفف ابن ماجه في هذه الأحاديث الخمسة التي هي الثلاثيات الوحيدة عنده خمسة أحاديث من أجل العلو من أجل أن يكون عنده أحاديث يرويها ثلاثية , وقد جمع الدكتور سعدي الهاشمي الإحصائية التي ذكرناها لكم أنفًا الرواة الذين تكلم فيهم أبو رزعة وأخرج لهم ابن ماجه في كتابه ونشر هذه المقالة في مجلة الجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة فبلغ مجموع من انفرد ابن ماجه بالإخراج لهم وتكلم فيهم أبو زرعه مائة وخمسة وعشرين راوي والذين شارك ابن ماجه بالإخراج لهم أصحاب الأصول الخمسة مائة واثنان وسبعين راوي ويكون المجموع مائتين وسبعة وتسعين راوي .

أيضًا هناك رسالة علمية قامت بإحصائية للمتروكين - انتبهوا !! المتوركين فقط وليس كل الضعفاء - فقط الذين أخرج لهم ابن ماجه صاحب هذه الرسالة الأستاذ عبد الله مراد علي ، وعنوان الرسالة " المتروكون الذين تفرد بهم ابن ماجه " فبلغ عددهم مائة وأربعة رواة وعدد رواياتهم ستة وسبعين ومائة رواية على حسب جهد المؤلف عبد الله مراد يقول أن ثمانين وسبعين منها لها طرق أخرى صحيحة أو حسنة من المرويات واثنين وعشرين ضعيفة وستة وسبعين منكورة ، شديدة الضعف أي ثمانية وتسعين رواية ضعيفة من رواية المتروكين الذين تفرد بالإخراج لهم ابن ماجه المقصود أن تعرف أن هناك مائة وأربعة من الرواة متروكين في سنن ابن ماجه وهذا يدل على أن ابن ماجه فعلاً أيضاً لم يكن ينتقي انتقاءً كبيراً في كتابه السنن لم يكن ينتقي الرجال كما أنه لم يكن ينتقي الأحاديث .

مكانة سنن ابن ماجه في كتب السنة :

من المعلوم أن سنن ابن ماجه هو الكتاب السادس من الأمهات الست وأول من عده في الأمهات الست هو الإمام محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة 507هـ ، وتبعه على ذلك ابن عساكر عليه رحمة الله المتوفى سنة 571هـ ؛ فعمل ابن عساكر أطرافاً للكتب السنن الأربعة وأضاف إلى سنن أبو داود والترمذي والنسائي وأضاف إليها سنن ابن ماجه ؛ فكانه أيضاً يؤكد إلى أن كتاب ابن ماجه يستحق أن يعاد أنه من الأصول الأربعة التي تضاف إلى الكتب السابقة المشهورة .

ويقول الرافعي في كتابه " التدوين " عن كتاب ابن ماجه : " ويقرن سننه بالصحيحين وسنن أبي داود والنسائي وجامع الترمذي " أيضاً يؤكد الرافعي وهو متوفى سنة 623هـ ، وضم رجاله إلى رجال الكتب الخمسة جمع رجاله وأضافها إلى رجال الكتب الخمسة المشهورة عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في كتابه " الكمال في معرفة الرجال " وتبعه على ذلك أصحاب الذيل على هذه الكتاب مثل " تهذيب الكمال " للإمام المزي " ، ومثل " تهذيب التهذيب " ذيل الكتب التي خدمت الكتب الستة وهي مشهورة

ومعروفة , وهو أيضًا أدخلها في الكتب الستة الإمام المزي في كتابه العظيم المشهور " تحفة الأشراف " , وقد خولف بعض هؤلاء العلماء في هـد كتاب ابن ماجه أصلًا سادسًا من أصول أو من أمهات كتب السنة فعند رزين بن معاوية العبدري المتوفى 525 هـ موطأ مالك بدل من سنن ابن ماجه في كتابه " التجريد للصحاح والسنن " وتبعه على ذلك مجد الدين ابن الأثير في كتابه " جامع الأصول " أيضًا بم يذكر ابن ماجه لم يعتبره من الكتب الستة الأصول , وإنما اعتبر الكتاب السادس الموطأ لمالك بينما يرى الإمام مغلطاي بن فليج والعلائي أن الكتاب السادس الذي يستحق أن يكون سادسًا كتاب الدارمي " السنن " بدل ابن ماجه يكون سنن الدارمي , ومجد الدين ابن تيمية في كتابه " المنتقى " أضاف إلى الكتب الستة مع سنن ابن ماجه أضاف مسند الإمام أحمد إلا أنه أن لمسند الإمام أحمد عنده مزيه خاصة عند مصطلح أنه إذا قال متفق عليه فإنه يريد أيش وأحمد , مجد الدين خص في كتاب " المنتقى " الذي يشرحه الشوكاني في " نيل الأوطار " إذا قال متفق عليه فيقصد أخرجه البخاري ومسلم وأحمد " بين أن الإمام أحمد وإخراجه للحديث عنده مزية خاصة ؛ فكأنه أيضًا يجعل مسند الإمام أحمد يزاحم سنن ابن ماجه وغيره من الكتب ؛ فكأنه فيه ثلاثة أقوال الموطأ الدارمي أحمد أيها الأحق أن يكون السادس لهذا نستطيع أن نقول خلاصة من هذه الأقوال كلها أن هذه الكتب التي هي الكتب الستة صحيح البخاري ومسلم والسنن الأربعة سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه مضاف إليها موطأ مالك وسنن الدارمي ومسند أحمد هي فعلاً أمهات السنة هذه الكتب التسعة والتي اصطلحت مؤخرًا الآن في الوسائل الجامعية وكذا كثيرًا ما مثلاً يقال الكتب التسعة تظن بالكتب التسعة هي هذه الكتب .

فهو اصطلاح جديد لكنه مبني فعلاً على كلام أهل العلم في اختيار أصول السنة ؛ فهذه الكتب التسع فعلاً أصول وأمهات كتب السنة . وقد صرح الحافظ ابن حجر في كتابه " النكت " بالسبب الذي من أجله عد ابن طاهر كتاب سنن ابن ماجه سادسًا ولم يعد غيره من الكتب فقال : " وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عد الموطأ إلى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيره جدًا بخلاف ابن ماجه فإن زيادته أضعاف زيادات الموطأ ؛ فأردوا بضم كتاب ابن ماجه إلى الكتب الخمسة تكثير عدد الأحاديث " ؛ فبين هنا صراحة السبب الذي من أجله عدوا ابن ماجه

ولم يعدوا الموطأ مع أن كتاب الموطأ بلا خلاف أجل وأصح حديثاً من سنن ابن ماجه السبب في ذلك أن زيادات الموطأ على الكتب الخمسة قليل جداً زيادة من الأحاديث فإذا أضافوا كتاب الموطأ كأنهم ما يضيفون شيء ما يضيفون إلا عدد قليل من الأحاديث أم إذا أضافوا سنن ابن ماجه فيضيفوا العدد الكبير من الزوائد التي ذكرناها لكم الذي تجاوز الألف وخمسمائة حديث من الزوائد ؛ فمن أجل ذلك عدوا سنن ابن ماجه الكتاب السادس في أمهات أصول السنة .

الكتب التي اعتنت بابن ماجه : أولاً : الشروح :

- (1) أول من قام بشرحه كما نعلم هو المصري مغلطاي بن قليج المتوفى سنة 672هـ واسم كتابه " **الإعلام بسننه عليه السلام** " وهو مخطوط إلا أن المؤلف توفي ولم يكمله لكنه مخطوط في أربع مجلدات مازالت موجودة .
- (2) **شرح سنن ابن ماجه** أيضاً ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة 795هـ ولا نعرف عن شرحه شيء إلا أن السندي صاحب الحاشية على ابن ماجه نقل منها هذا يعني أنها كانت موجودة إلى فترة قصيرة وقريبة جداً .
- (3) أيضاً كتاب " **ما تمس منه الحاجة من سنن ابن ماجه** " لابن الملحق المتوفى سنة 804هـ شيخ الحافظ ابن حجر له كتاب " ما تمس منه الحاجة من سنن ابن ماجه " يشرح فيه زوائد سنن ابن ماجه .
- (4) كتاب " **الديباجة في شرح سنن ابن ماجه** " لكمال الدين محمد بن موسى الدوميري صاحب " حياة الحيوان " المشهور المتوفى سنة 808هـ .
- (5) للسيوطي شرح أيضاً على سنن ابن ماجه وطبع بتعليق يسير وطبع مع الطبعة القديمة جداً لسنن ابن ماجه طبعة دلهي طبع معها شرح السيوطي بتعليقه وحاشيته على سنن ابن ماجه وسمي كتاب السيوطي بـ " **مصباح الزجاجة** " ولا أدري هل هذه التسمية صحيحة أم لا .
- (6) ومن الذي طبع من شروحه ونكتفي بذكره مع ما سبق هو " **حاشية محمد بن عبد الهادي السندي** " المشهور بابي الحسن السندي المتوفى سنة 1138هـ وهو مطبوع مع سنن ابن ماجه في مصر وهو الذي ذكرت لكم أنه كتب على جلده "

سنن المصطفى ﷺ لابن ماجه " سمي كتاب ابن ماجه بكتاب المصطفى .

ثانيًا : خدمة رجال سنن ابن ماجه :

(1) قام الإمام الذهبي بسرد رجال سنن ابن ماجه الذين لم يخرج لهم البخاري ولا مسلم في كتاب سماه " **المجرد في رجال سنن ابن ماجه** " وطبع الكتاب طبعتين للإمام الذهبي .

(2) الرسالة التي ذكرناها لكم آنفًا رسالة عبد الله مراد في " **المتروكين الذين تغرد في الإخراج لهم ابن ماجه** " هذا الكتاب معاصر .

(3) والبحث الذي ذكرناه لكم للدكتور سعد الهاشمي , والذي نشر في مجلة الجامعة الإسلامية في عام 1402هـ .

ثالثًا : زوائد الكتاب :

(1) أخرج زوائد الكتاب ابن الملقن وشرحها كما سبق في كتابه " **ما تمس إليه الحاجة** " .

(2) " **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه** " وهو للإمام البوصيري المتوفى سنة 840هـ وأيضًا أفرد هذه الزوائد وحكم عليها هذا ميزة هذا الكتاب التالي وهو وللتنبية هو غير صاحب البردة البوصيري صاحب " مصباح الزجاجة " الإمام ليس صاحب البردة التي تقرأ برده في كثير من العالم الإسلامي , ونسأل الله عز وجل الهداية للجميع .

حول الكتاب :

فيه أيضًا كتاب طبع بعنوان " **ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه** " لأحد علماء الهند وهو محمد عبد الرشيد النعماني . ظاهر هذا العنوان أن الكتاب أنه سيتكلم عن منهج ابن ماجه وعن أشياء ضرورية في ابن ماجه إلا أن الكتاب في الحقيقة خلوا من كثير من ذلك الكتاب ألف من أجل قضية معينة تهم الحنفية فقط , وفيه كلام يسير جدًا يعني أهم ما فيه أنه ذكر الأحاديث الموضوعة كما ذكرت لكم آنفًا فقال أنا زدت أربعة أحاديث عن الأحاديث التي ذكرها السيوطي وذكر هذه الأحاديث الأربعة وثلاثين وحاول أن يخرجها تخريبًا ولا يخلو من فائدة لكن الكتاب عنوانه أكبر بكثير من مضمونه .

هذا آخر ما أحببت ذكره اليوم عن كتاب سنن ابن ماجه .

الأسئلة

يقول : ما الفرق بين المنكر والموضوع ؟

الفرق بين المنكر والموضوع هو أن الموضوع ما يغلب على ظن الناقد أنه كذب أو يجزم أنه كذب أما المنكر فيصح أن يوصف الموضوع بالمنكر لكن الموضوع أدق يعني يكون بينهما عموم وخصوص فكل موضوع منكر وليس كل منكر موضوع تعريف المنكر للحافظ ابن حجر المشهور : " هو مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه " لكن المنكر أيضًا عند ابن الصلاح وغيره يشمل ما تفرد بروايته ما لا يحتمل التفرد , وقد يوصف أيضًا بالمنكر الحديث وإن كان له متابعات الحديث الذي يخالف ظاهر القرآن أو الأحاديث الثابتة الصحيحة عن النبي ﷺ مخالفة حقيقية لا يمكن الجمع بينه وبين غيره من الأحاديث أيضًا يوصف هذا بالمنكر فبين المنكر والموضوع عموم وخصوص .

يقول ما الصحيح في عدد حضور الجمعة التي لا تنعقد بهم ؟

أول شيء أنا محدث لست بفقهاء إن صح أني محدث لكن الظاهر أن العدد الذي تصح به الجماعة تصح به الجمعة واشتراط الأربعين لم يثبت , وقد ثبت هذا عن الإمام أحمد الذي في مذهبه أنه يشترط الأربعين في مذهبه أيضًا أنه لا يشترط الأربعين في رواية أخرى فالحنابلة ما يجعلون عليهم .

س. ما صحة حديث معناه أن الطواف كالصلاة ولكن الله تعالى أباح به الكلام ؟

ما أذكر الآن نسيت الحقيقة حكم هذا الحديث .

س. ما صحة القوا أن في صحيح مسلم أحاديث ثلاثة ضعيفة ؟

في صحيح مسلم أحاديث منتقدة لكن ضعيفة والله ما فيه , فيه أحاديث منتقدة ذكرها الدارقطني وغيره وهذا يكفيك هذا الجواب المختصر .

س. ما هي مزية سنن الدارمي على غيرها من السنن سوى السنن الخمسة سنن الدارقطني والبيهقي ؟

لا فرق كبير بين سنن الدارمي وسنن الدارقطني والبيهقي أول الشيء الدارمي إمام متقدم من شيوخ الترمذي وقديم علماء أوائل

القرن الثالث الهجري يقرن بالإمام أحمد وغيره الأمر الثاني أنه أنظف أسانيد ولا شك بكثير من سنن الدار قطني وسنن البيهقي أمر واحد انتقد على سنن الدارمي أنه يخرج الأحاديث المرسلة ظاهرة الإرسال ، ويخرج أيضًا الموقوفات آثار عن الصحابة ، وهذا عند المحاققة ليس داخلًا في مصطلح السنن ، فالسنن يحرصون فيها أن يخرجوا فيها الأحاديث المرفوعة عن النبي ﷺ إضافة إلى ذلك صغر حجمه أيضًا ليس من الكتب الكبيرة من كتب السنة ، وقلنا لكم أن كبر الحجم مع قوة الشرط هذه مزية في صحيح البخاري أحاديث كثيرة والكتاب كبير ولكن كون واحد يألّف كتاب صغير يشترط فيه الصحة ما فيه إلا مائة حديث أو مائتين حديث أو ثلاثمائة حديث هذا أمر هين لكن الصعب أن تؤلف كتاب فيه أربعة آلاف حديث وكلها صحيحة .

يقول : كيف يكون أن أصحاب السنن لم يشترطوا الصحة في أحاديثهم ورغم ذلك لا يوجد في هذه الكتب من أحاديث ضعيفة أو موضوعة إلا قليل غير المقصود أو يكون نبه عليها صاحب الكتاب ؟
ما أدري أيش وجه استغراب الأخ فالإمام الترمذي نفسه يضعف أحاديث في كتابه وأبو داود يضعف أحاديث في كتابه والنسائي يضعف أحاديث في كتابه وابن ماجه هذا هو كلام الأئمة في كتابه فأيش الغريب يعني في القضية هذا شيء ظاهر ما يحتاج إلى بيان .
يقول : إذا اغتسل مسلم من الجنابة وشك أن الماء قد وصل إلى جميع جسده .

إذا كان شكه لا عن وسوسة فيلزمه أن يعيد الغسل لكن إذا كان شكه من باب الوسوسة المرضية ويتكرر الأمر منه فيحاول أن يغتسل اغتسال كامل ولا يهمله بعد ذلك هذه الشكوك التي تطرأ عليه .

يقول : ما حكم الصلاة في ثياب النوم حيث تكون طاهرة ؟
لا بأس لكن الله عز وجل أمرنا أن نأخذ زينتنا عند كل مسجد ﷻ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﷻ [الأعراف: 31] وإذا كان الإنسان إذا أراد أن يقابل أحد الوجهاء من الخلق يعتني بذلك فإذا أراد أن يقبل ربه عز وجل ويدخل بيت من بيوت الله عز وجل فالأولى له أن يتزين لحضور المسجد ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويكون في هيئة حسنة شرعية هذا هو المندوب .

س. هل يوجد حديث موضوع في أبي داود ؟

نعم ، يوجد أحاديث موضوعة في سنن أبي داود أظن هذا قد تكلم عنه مشايخ قبلي .

س. ما الصحيح في تسمية كتاب الحميدي .

" مسند الحميدي " . هو مسند رتب على أسماء الصحابة

س. ما هو كتاب تنصّحًا لحفظه من الكتب التسعة وكل محدثًا فقيه وليس كل فقيه محدث ؟

من الكتب التسعة صحيح مسلم صحيح أسهل حفظًا من صحيح البخاري لأنه يجمع الطرق والأحاديث في مكان واحد أما من كان عنده قدر أوسع على الحفظ صحيح البخاري أجل ولا شك لكن مسلم أيسر حفظًا من صحيح البخاري ، أما بالنسبة للشق الثاني وهي أن كل محدثًا فقيه وليس كل فقيه محدث ، هذا فيه نظر كل محدث فقيه لا يا أخي الناس يختلفون في مواهبهم وقدراتهم بعض الناس ما عنده قدرة الاستبطاء لكن عنده قدرة الحفظ والتمييز وتبيين الصحيح والضعيف لكن تستطيع أن تقول أن أئمة الأحاديث الكبار كلهم فقهاء البخاري مسلم ، فلان ، وفلان ، وفلان ، كلهم فقهاء فعلم كتبهم دالة على ذلك كما رأيتم الآن النسائي وعنايته في الفقه وقوة استنباطه ، البخاري وقوة استنباطه فلان وقوة استنباطه ففعلنا غالب كل الحفاظ من أئمة الحديث فقهاء هذا ما فيه كلام لكن كل محدث حتى الرواة الصغار الذين يرون عشرة أحاديث عشرين حديث أو مائة حديث كل محدث لا ، وليس كل فقيه محدث صحيح بكن العبارة تنطبق ليس كل محدثًا فقيه وليس كل فقيه محدث على الوجهين .

س. هل السندي الشارح للنسائي هو السندي الشارح لابن ماجه ؟

نعم . للسندي هذا حواشي على الكتب الستة .

س. هناك من العلماء من يفرق بين طريقة المتقدمين والمتأخرين في الجرح والتعديل ، ما صحة هذا التفريق وما رأيي ؟

جوابه في فرق بين طريقة المتقدمين وطريقة المتأخرين إن صح التعبير والسبب في ذلك نقصان العلم الذي أخبر به النبي ﷺ ، وهذا أمر واضح على كل حال لكن نود أن يكون هناك ضوابط عند طالب العلم ليعرف بها الفروق التي بين المتقدمين والمتأخرين فإذا سمع عن ذلك أن أقوال المتأخرين كلها مردودة وليس معنى ذلك أن أقوال المتقدمين كلها مقبولة يحتاج إلى دقة ونظر وتريث وعدم تعجل في هذا الباب واحترام العلماء ولا شك

س. طالب علم الفقه ما هي الكتب الحديثية التي تعين أهل الفقه وتنصحونه بقراءتها ؟

أنا أنصح به بقراءة صحيح البخاري بشروجه مثل فتح الباري فيه أكبر إغاثة على العلم الذي هو فيه ، وكتب الأحكام الخاصة المتأخرة مثل عمدة الأحكام وشروحه مثل بلوغ المرام التي اعتنت بجمع أحاديث الأحكام هذا جيد .

س. ما هي الكتب التي تنصحون طالب علم الحديث بقراءتها في المصطلح أو في الرجال ؟

كثيرة جدًا وهذا يختلف من شخص إلى شخص على حسب مستواه العلمي ينصح مثل هذا أن يسأل سؤال شخصي حتى نستطيع أن نجيبه بعد ما نعرف مستواه أيش قراء من الكتب قبل .

س. هل قصص الصحابة لها سند وكيف يُعرف أن هذه القصة عن الصحابة تصح أم لا ؟

نعم . أئمة السنة يرون بالسند يعني مثلاً كتاب " الطبقات " لابن سعد مليء بالقصص المروية بالإسناد كتب معرفة الصحابة القديمة ابن مثل "معجم الطبراني الكبير " والتي ذكرناها لكم قبل هذا أكثر من مرة " معرفة الصحابة " لأبي نُعَيْم كتب كثيرة جدًا تروي بالإسناد حوادث الصحابة وقصصهم فيمكن من خلال هذا الإسناد التثبت من الصحة ، و " مستدرک الحاكم " فيه كتاب معرفة الصحابة ينقل أيضًا بالأسانيد كثيرًا ويحكم .

س. بماذا توصي طالب العلم أن يقتني من كتب السنة وشروحا بشكل موسع ؟

الكتب التسعة وما ورد من شروحا ، ويكون سخي في شراء الكتب .

س. هل كتاب صحيح ابن حبان صحيح كله ؟

ج : صحيح كله عند مصنفه مثل كل كتب الصحيح ما في كتاب من كتب الصحيح سلم لمؤلفه حتى البخاري انتقد فيه بعض الأحاديث حتى مسلم ؛ فهو صحيح كله عند المصنف .

س. يقول هل جمع كتاب اللؤلؤ والمرجان كل ما اتفق عليه الشيخان ؟

ما حققت مقارنة ، ولا أرجع لهذا الكتاب إلا قليلاً لأن الأصل عندي البخاري ومسلم فما قارنت بين الأحاديث التي يتفق عليها الشيخان وهذا الكتاب إلا أنه يضم نستطيع أن نقول مبدئياً جل ما اتفق عليه الشيخان .

س. ما هو الحديث المديج ؟

ج : مثل تدبيجك أنت لهذه الورقة . الحديث المديج هو رواية القرين عن قرينة ، ورواية ذات القرين عن قرينه أيضًا يعني مثلًا رواية مالك عن الأوزاعي ، الأوزاعي عن الأوزاعي هذا هو الحديث المديج وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد .
والله أعلم .